

Distr.: General
1 April 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم

المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة الرابعة

جنيف، ١٦ و١٧ آذار/مارس ٢٠١٦

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار
والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية
والتنمية المستدامة عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يومي ١٦ و١٧ آذار/مارس ٢٠١٦



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-05289(A)



* 1 6 0 5 2 8 9 *

المحتويات

الصفحة

٣ موجز الرئيس	أولاً -
٣ البيانات الافتتاحية	ألف -
٦ الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة	باء -
١٧ المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٧ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٧ إقرار جدول الأعمال	باء -
١٧ نتائج الاجتماع	جيم -
١٧ اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٨ الحضور	المرفق

مقدمة

١- عُقدت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، يومي ١٦ و١٧ آذار/مارس ٢٠١٦. ووفقاً للاختصاصات التي حددها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة والخمسين المعقودة في عام ٢٠١٢، كان الموضوع على النحو التالي: "ستُجمع الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء نتائج الاجتماعات الثلاثة السابقة بهدف تحسين إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع، وإطار الأونكتاد لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار".

٢- وتناول الخبراء باستفاضة المسألتين الرئيسيتين التاليتين اللتين حددتهما الأمانة وساهموا في إثرائهما: تقييم محصلة إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية. وتبادلوا الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ أطر السياسات الثلاثة وسلطوا الأضواء على المجالات الأخرى موضع الاهتمام التي سيُنظر فيها مستقبلاً. وضم الاجتماع ما يزيد على ١٠٠ خبير، بينهم صانعو سياسات ومندوبون يتخذون من جنيف مقراً لهم من ٥١ دولة عضواً، و١٥ منظمة دولية وست منظمات غير حكومية، إلى جانب ممثلين من القطاع الخاص وأكاديميين. وانضم إلى الاجتماع أيضاً نحو ٨٠ خبيراً عبر مؤتمر على شبكة الإنترنت خلال الجلستين غير الرسميتين الأولى والثانية.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

٣- أفاد الأمين العام في بيانه الافتتاحي بأن اجتماع الخبراء سيشكل خطوة تحضيرية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) وقدم الإسهامات الرئيسية لأطر سياسات الأونكتاد باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- وفيما يتعلق بإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، أشار الأمين العام إلى أن الدول والجهات صاحبة المصلحة هي المحرك الرئيسي لعملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي إطار دعم هذه الجهود، وضع الأونكتاد إطار السياسات العامة وخارطة طريق من أجل إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. ولاحظ الأمين العام أن اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة تستخدم بشكل متزايد لغة مواتية للتنمية المستدامة، ما يدل على أن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية يتماشى مع الضرورات الحالية للتنمية المستدامة.

٥- وأشار إلى ضرورة بذل جهود متضافرة في إطار العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال تنظيم المشاريع بحيث يعزز بعضهما بعضاً. ولا بد للحكومات

أن تضع، في إطار شراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، استراتيجيات طويلة المدى وسياسات تمكينية ومشاريع لبناء القدرات من أجل تحفيز تنظيم المشاريع وبرامج لتطوير المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويدعو إطار سياسات تنظيم المشاريع، الذي وضعه الأونكتاد وبدأ تنفيذه منذ عام ٢٠١٢، إلى الأخذ بنهج شامل إزاء مساعدة صناعات السياسات في تحديد ووضع وتطبيق تدابير السياسة العامة من أجل دعم تنظيم المشاريع بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، ويساهم في تيسير الانتقال نحو اقتصاد أكثر ديناميكية واستدامة وشمولاً. أما بخصوص بناء القدرات، فقد أشار الأمين العام إلى ضرورة بذل جهود محددة لمساعدة الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تيسير تطوير مهارات تنظيم المشاريع والنهوض بقدرة المؤسسات المحلية المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بما يخدم عملية التنمية. وقد ساعد برنامج الأونكتاد الرئيسي بشأن تطوير ريادة الأعمال (برنامج إمبريتيك) في تحقيق هذه الأهداف. وقال إن مبادرة جائزة إمبريتيك للنساء في قطاع الأعمال، التي تنظم كل سنتين، تسلط الأضواء على عمل صاحبات المشاريع الناجحات اللاتي تدرجن في سلم رتب برنامج إمبريتيك. وستشكل جائزة عام ٢٠١٦، المقرر تنظيمها خلال الأونكتاد الرابع عشر، مناسبة لإبراز مدى مساهمة برنامج إمبريتيك في تمكين المرأة.

٦- ثم انتقل الأمين العام إلى مسألة العلم والتكنولوجيا والابتكار وشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه السياسات الفعالة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وأكد على أن القدرة على تطبيق المعارف على الإنتاج تطبيقاً فعالاً أصبحت تتسم بأهمية متزايدة في تحفيز عملية التغيير الهيكلي في الاقتصاد. وقد شجع الأونكتاد على تعميم منظور العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وهو ملتزم بأداء دور نشط في آلية تيسير التكنولوجيا بوصفها عنصراً مهماً في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولدى دراسة أطر السياسة العامة التي يمكن أن تدعم تنمية القدرات الوطنية في مجالي التكنولوجيا والابتكار، ثمة مسألتان مهمتان لا بد من وضعهما في الاعتبار. أولاً إن الابتكار داخل الشركات لم يحدث عموماً في سياق معزول، وإنما في إطار منظومات أو شبكات، وبالتالي كان لا بد من تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز تلك المنظومات. ثانياً، لما كانت سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار سياسة شاملة لقطاعات عديدة، وجب إشراك جهات فاعلة مختلفة من قطاعات متنوعة، فضلاً عن إشراك وزارات حكومية عديدة. ولهذا السبب، يتسم عنصراً الاتساق والتنسيق بالأهمية. ويوفر هذا النهج مبادئ يمكن الاسترشاد بها في تصميم أطر فعالة للسياسات العامة من أجل إدارة الابتكار. ومع هذا، لا يزال هناك إمكانيات عديدة لتنظيم عملية تصميم السياسات وتنفيذها. وأشار الأمين العام إلى أن الاجتماع يمكن أن يحدد دروساً إضافية في هذا المضمار ويتيح الفرصة لتقاسم الخبرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ أطر السياسات العامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧- ثم عرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع البند ٣ من جدول الأعمال، وشدد على أهمية صياغة جيل جديد من سياسات الاستثمار تكون قادرة على تعبئة الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الرئيسية للتنمية المستدامة، وذلك في ضوء الاحتياجات من التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة. وأشار مدير الشعبة إلى أن الوقت قد حان لتقييم محصلة الجهود العالمية المتواصلة لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، سيما أن الموضوع يتصدر جداول أعمال صنع السياسات لدى بلدان عديدة في مختلف أنحاء العالم. وتُجسّد هذا التوجه خطة عمل أديس أبابا التي ورد فيها أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سوف "تسعى إلى صوغ اتفاقات تجارية واستثمارية توفر الضمانات المناسبة بغية عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية من أجل المصلحة العامة" والتي تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تنفيذ برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورة بشأن اتفاقات الاستثمار (الفقرة ٩١).

٨- وقدم مدير الشعبة النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها البحوث التي أجراها الأونكتاد بشأن الاتجاهات الحديثة في صنع سياسات الاستثمار على الصعيد الدولي وإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. ويتكون النظام الحالي لاتفاقات الاستثمار الدولية من ٢٨٠ ٣ معاهدة (نحو ٩٣٠ ٢ معاهدة استثمار ثنائية وما يزيد على ٣٥٠ اتفاقاً اقتصادياً تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار (اتفاقات استثمار دولية أخرى)). وفي عام ٢٠١٥ أبرم ٢٤ اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية (١٠ معاهدات استثمار ثنائية و ١٤ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى). وللمرة الأولى، تجاوز العدد السنوي لاتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى العدد السنوي لمعاهدات الاستثمار الثنائية، ما يؤكد أن البلدان بدأت تعتمد بشكل متزايد نهجاً متكاملًا إزاء قضايا التجارة والاستثمار.

٩- وحظيت اتفاقات الاستثمار الدولية باهتمام عام واسع النطاق كنتيجة لعدد من القضايا المتصلة بالنظام. وتزايد هذا الاهتمام خلال السنوات الأخيرة ولا سيما فيما يتعلق بالتفاوض على الاتفاقات الإقليمية الكبرى، مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ واتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي. وأشار مدير الشعبة إلى أن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول هي، حسب ما يقال، القضية الأكثر إثارة للجدل في هذا النقاش. ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد الحالات المتعلقة بتسوية منازعات بين مستثمرين ودول رقماً قياسياً وصل إلى ٧٠ حالة معروفة تتعلق بتسوية منازعات بين دول ومستثمرين عملاً باتفاقات استثمار دولية. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بلغ العدد الإجمالي لحالات التحكيم في منازعات بين مستثمرين ودول نحو ٧٠٠ حالة. وفي مختلف أرجاء العالم، بلغ عدد البلدان التي شملتها دعوى أو أكثر في إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ١٠٧ بلدان.

١٠- ولاحظ مدير الشعبة أن التقييم الأولي لعملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية أكد الجهود المبذولة على جميع مستويات الحكم من أجل إنشاء نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية يكون أكثر مواتاة للتنمية المستدامة. ومنذ إطلاق إطار سياسات الاستثمار في عام ٢٠١٢،

شارك ما لا يقل عن ١١٠ بلدان في عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على مختلف المستويات. ورغم ما أحرز من تقدم كبير، لا يزال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه. ولمساعدة البلدان في جهودها، وضع الأونكتاد خارطة طريق لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية تتضمن ستة مبادئ توجيهية عامة تتناول أعمال الإصلاح فيما يتعلق بصنع السياسات على الصعيد الوطني والشئائي والإقليمي والمتعدد الأطراف وتغطي المجالات الرئيسية الخمسة التالية: ضمان الحق في التنظيم مع توفير الحماية؛ وكفالة الاستثمار المسؤول؛ وتحسين آليات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات؛ وتشجيع الاستثمار وتيسيره؛ وتعزيز الاتساق في النظام.

١١- واختتم مدير الشعبة بيانه بالتأكيد على أن الأخذ بنهج مشترك على جميع الصعيد (الوطني والشئائي والإقليمي والمتعدد الأطراف) وحده كفيلاً بوضع نظام لاتفاقات الاستثمار الدولية يستوفي شروط الاستقرار والوضوح والقدرة على التنبؤ التي من شأنها أن تساعد جميع الجهات صاحبة المصلحة في تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تسخير علاقات الاستثمار الدولية بطريقة فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأكد من جديد أن الأونكتاد على استعداد لتقديم الدعم اللازم في هذا المضمار إلى أوساط الاستثمار والتنمية، مبرزاً تجربة الأونكتاد الطويلة في تنفيذ برنامج عمله المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية. ودعا أوساط الاستثمار والتنمية إلى المشاركة في المؤتمر المعني باتفاقات الاستثمار الدولية المقرر عقده في ١٩ تموز/يوليه في إطار منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ والأونكتاد ٢٠١٤، مؤكداً أن هذا المؤتمر سيكون المناسبة التالية للتوصل إلى مستوى جديد من التوافق فيما يتعلق بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيد العالمي.

باء- الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- تقييم عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية

إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على مختلف مستويات الحكم

١٢- ركزت الجلسة غير الرسمية الأولى والثانية على إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وتبادل الخبراء تجاربهم فيما يتعلق بالجهود المتواصلة من أجل إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من منظور قطري وإقليمي ومن زاوية نظر الجهات صاحبة المصلحة. واستعرضوا بالتفصيل مُهمهم إزاء إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية والتقدم المحرز حتى الآن والتحديات المعترضة. واتفق معظم الخبراء على أن عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية جارية، وبالتالي لم تعد مسألة إجراء الإصلاح من عدمه مسألة مطروحة. وأيدوا الرأي الذي مفاده أن هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاح منهجي لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل مواءمته مع الضرورات الحالية للتنمية المستدامة وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة.

المستويان الوطني والثنائي

١٣- فيما يتعلق بالتقدم المحرز وطنياً باتجاه إنجاز الإصلاح، أفاد العديد من المندوبين بأن حكومات بلدانهم قد استعرضت في الفترة الأخيرة شبكاتهما لعقود الاستثمار الدولية واعتمدت معاهدات استثمار ثنائية نموذجية جديدة أو نَقَّحت النماذج السابقة. وقد شرعت حكومات عدة في عمليات الاستعراض هذه. ولاحظ خبراء كثيرون أن محتويات النماذج الجديدة تستند إلى إطار سياسات الاستثمار وتتفق مع خيارات السياسة العامة الواردة في خارطة الطريق التي وضعها الأونكتاد. واستشهد عدة مندوبين أيضاً بالاتفاق الدولي النموذجي بشأن الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي وضعه المعهد الدولي للتنمية المستدامة، كما استشهدوا بأدوات السياسة العامة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فضلاً عن النهج الجديد للاتحاد الأوروبي، بوصفها نقاطاً مرجعيةً. وناقش بعض الخبراء أوجه الاختلاف بين نماذج اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة والمعاهدات الحديثة من حيث ما تتضمنه من عناصر إصلاح، وأشاروا إلى تنوع النهج المتبعة إزاء عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٤- وتقاسم العديد من المندوبين تجاربهم فيما يتعلق بالجهود المبذولة على الصعيد القطري لتحليل اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة من أجل تعديل تلك الاتفاقات أو إعادة التفاوض عليها أو إنهاء العمل بها، ضمن أسباب أخرى. وأعرب عدد قليل من المندوبين عن تقديرهم للمساعدة المقدمة من الأونكتاد في تحليل المحتوى الفني لاتفاقات الاستثمار الدولية الخاصة ببلدانهم وفي تقديم توصيات ذات منحى عملي في مجال السياسات العامة من أجل إصلاح المعاهدات القائمة وجعلها موجهة أكثر نحو تحقيق التنمية المستدامة. وأشار مندوبون عدة إلى اعتزام حكومات بلدانهم إعادة التفاوض على بعض المعاهدات في حين أشارت قلة من المندوبين إلى قرارات أُتخذت من أجل إنهاء معاهدات في إطار عمليات استعراض اتفاقات الاستثمار الدولية ووضع نهج جديدة. ولاحظ العديد من المندوبين أن النهج المتبعة في بلدانهم إزاء عملية الإصلاح تستجيب للدروس المستفادة من إجراءات التحكيم بين المستثمرين والدول القائمة على أساس معاهدات أو تراعي تلك الدروس.

١٥- وناقش المندوبون أيضاً أهمية مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في عمليات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. وأشار عدة مندوبين إلى أن المشاورات مع الجهات المعنية بالاستثمار، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية، تتسم بأهمية بالغة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة بالاستثمار، بما يشمل النهج العام إزاء اتفاقات الاستثمار الدولية ومحتويات المعاهدات النموذجية واتفاقات الاستثمار الدولية المستقبلية.

١٦- وفيما يخص المحتوى، يشتمل معظم اتفاقات الاستثمار الدولية النموذجية الجديدة المشار إليها والمعاهدات المبرمة حديثاً بعضاً من العناصر التالية أو جميعها، ما يدل على وجود عدد متزايد من السمات المواتية للتنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية: إشارات إلى

أهداف التنمية المستدامة وأحكام بشأن القضايا البيئية والاجتماعية أو المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ وضمانات تكفل الحق في التنظيم، بما في ذلك استثناءات تتعلق بالسياسات العامة أو بأزمات ميزان المدفوعات؛ وتوضيح تعريف المعايير المتعلقة بمعاملة الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية، من قبيل المعاملة المنصفة والعادلة، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ونزع الملكية غير المباشر؛ وتحسين الأحكام التي تنظم تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بما يشمل عناصر تهدف إلى الحد من التعرض لإجراءات التحكيم في المنازعات المتعلقة بالاستثمار أو إلى زيادة الشفافية. وإضافة إلى ذلك، سلط بعض المندوبين الضوء على إدراج شرط الحرمان من المنافع، وإسقاط الشرط الجامع، والاستعاضة عن المعاملة المنصفة والعادلة. وأعرب عدد قليل من الخبراء عن الانشغال من أن الأحكام الغامضة ذات الصلة بالاستثناءات المتعلقة بالسياسة العامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تضعف القيمة الحماة لاتفاقات الاستثمار الدولية.

١٧- وشدد عدة خبراء على أهمية النظر في وضع آليات من أجل التسوية المبكرة للمنازعات، من قبيل الآليات البديلة لتسوية المنازعات والوساطة، وآلية للإنذار المبكر للمطالبات، ومنع المطالبات. واقترحوا أن تركز البحوث والإرشادات المتعلقة بالسياسة العامة مستقبلاً على هذه القضايا. وأشار عدة خبراء إلى أنه سيكون من المفيد وضع أحكام من أجل الرفض المبكر للمطالبات التي لا تقوم على أساس قانوني. ولاحظ عدد قليل من المندوبين أن حكومات بلدانهم تصدت لإجراءات متوازنة في إطار معاهدات جديدة وأفادوا بأن هذه المسألة تثير بعض الشواغل. وإضافة إلى ذلك، أشارت قلة من الخبراء إلى إدراج أحكام تجيز للدول تقديم طلبات مضادة. وأفاد أحد المندوبين أن حكومة بلاده لم تدرج إجراء تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في المعاهدات. في حين لاحظ مندوب آخر أن هذا الإجراء يرد في بعض المعاهدات لا جميعها. وأمام التفسيرات المختلفة التي قد تصل إليها المحاكم التي تنظر في المنازعات بين المستثمرين والدول، لاحظ عدد قليل من المندوبين أن هذا الاختلاف لا يشكل مصدر قلق لأن تلك المنازعات تنشأ عن معاهدات وظروف مختلفة.

١٨- وأعرب بعض الخبراء عن رأي مفاده أن إجراء تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار ينبغي أن يشمل الجهات صاحبة المصلحة التي تتأثر بالاستثمارات. وسلط عدة خبراء الضوء على ضرورة أن تأخذ سياسات الاستثمار في الحسبان الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والمسؤوليات المشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول والمستثمرون. وأشاروا إلى واجب الدول أن تنظم وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومبدأ الوصول إلى سبيل انتصاف. وأعرب خبير عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بحقوق الشعوب الأصلية جراء الاستثمار الأجنبي.

١٩- وأبرز الخبراء ضرورة التوفيق بين حماية المستثمرين والمصالح العامة، وفي الوقت ذاته اعتبار الكثيرون أن المهمة صعبة. وشدد عدد كبير من المندوبين على أنه ينبغي للنهج المتبعة إزاء اتفاقات الاستثمار الدولية أن تكون متوافقة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٠- ولاحظ خبراء كثيرون أن المعاهدات الحديثة والتنقيحات التي أُدخلت على الاتفاقات النموذجية قد بيّنت أن نية الدولة تتجه نحو التحرك باتجاه استثمار أكثر توازناً من أجل تجسيد نماذج التنمية المستدامة بدلاً من التركيز حصراً على حماية الاستثمارات. واستشهد عدد قليل من الخبراء بنموذج اتفاق تيسير التعاون والاستثمار في البرازيل كمثال على نموذج بديل لنماذج الحماية (فقط).

٢١- واعتبر العديد من الخبراء أن اتفاقات الاستثمار الدولية تشكل أداة هامة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه. وأضاف عدة خبراء أن اتفاقات الاستثمار الدولية ينبغي أن تكفل حماية قوية للاستثمارات وتتضمن إجراءً يتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار. ومع ذلك، أشار بعض الخبراء إلى عدم توافر أدلة واضحة على وجود علاقة بين اتفاقات الاستثمار الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر واعتبروا أن عوامل أخرى وأدوات السياسة العامة تنسم بأهمية أكبر.

٢٢- وفي إطار مناقشة الحاجة إلى وضع قواعد تنسم بفعالية أكبر لتشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وتمويل أهداف التنمية المستدامة، أكد عدة خبراء على أهمية تهيئة مناخ سليم للاستثمار. ومن الأمثلة التي قُدمت في هذا السياق، تدابير تيسير الاستثمار من أجل الحد من تكاليف المعاملات التجارية، وتذليل العقبات الإدارية، وإجراءات الحصول على التأشيرات الخاصة بأصحاب الأعمال. ولاحظ عدد قليل من الخبراء أن وكالات تشجيع الاستثمار تؤدي دوراً هاماً في هذا المضمار. وفي الوقت نفسه، وكما أكد ذلك بعض الخبراء، من المهم إدراج المزيد من الأحكام المتعلقة بتشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية. وأبلغ عدد قليل من المندوبين أن حكومات بلدانهم اعتمدت في الفترة الأخيرة، أو تنوي أن تعتمد في وقت قريب، قوانين جديدة لتحسين مناخ الأعمال التجارية من أجل المستثمرين الأجانب والمحليين.

المستوى الإقليمي

٢٣- وناقش الخبراء التفاعل بين جهود الإصلاح على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتساءلت قلة من المندوبين عما إذا كانت جهود الإصلاح المختلفة تنطوي على خطر زيادة تجزئة نظام اتفاقات الاستثمار الدولية واستفسرت عن الخطوات الممكنة اتخاذها لزيادة الاتساق على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وتقاسم خبراء عدة خبراتهم في وضع نماذج أو نهج معاهدات الاستثمار على الصعيد الإقليمي، مشيرين إلى النهج الجديد للاتحاد الأوروبي إزاء الاستثمار وإلى نماذج ومعاهدات يجري وضعها على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك النماذج والمعاهدات الخاصة بالجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٤- وفيما يتعلق بخطوات الإصلاح المتخذة على صعيد الاتحاد الأوروبي، أيد العديد من المندوبين فكرة إنشاء نظام جديد للمحاكم المتخصصة في قضايا الاستثمار يتشكل من محكمة ابتدائية ومحكمة استئناف تتولى الأطراف المتعاقدة تعيين أعضائهما. وأشار مندوبون كثيرون إلى

اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وبييت نام وإلى الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي، وهما اتفاقان يأخذان بهذا النهج الجديد. وأشار أيضاً إلى أن النهج الجديد للاتحاد الأوروبي يتوافق إلى حد بعيد مع الإجراءات الواردة بالتفصيل في إطار سياسات الاستثمار وخارطة الطريق. وأعرب بعض الخبراء عن الانشغال إزاء نظام المحاكم أو الهيئات القضائية المتخصصة في قضايا الاستثمار الذي ينشده الاتحاد الأوروبي. واقترح أحد المندوبين وضع اتفاقية دولية جديدة تنص على إنشاء محكمة دائمة باعتباره الحل الأنسب، لإشراك بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

٢٥- وناقش بعض الخبراء محتوى اتفاق شراكة المحيط الهادئ. وبينما أعربت قلة من المندوبين عن رأي مفاده أن هذا الاتفاق تضمن صياغة محسنة فيما يتعلق بالمعايير الرئيسية لاتفاقيات الاستثمار الرئيسية، أفاد أحد الخبراء أن الاتفاق يمكن وصفه باتفاق لحماية الاستثمار ذي نطاق واسع ولا ينص على ضمانات ملائمة تكفل الحق في التنظيم. وأشار أيضاً إلى المفاوضات الخاصة بشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي.

المستوى المتعدد الأطراف

٢٦- ثم انتقل الخبراء إلى الحديث عن التقدم المحرز على المستوى المتعدد الأطراف، وناقشوا قواعد الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والاتفاقية ذات الصلة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية). وأشارت قلة من المندوبين إلى أن حكومات بلدهم وقعت الاتفاقية، في حين أعلنت مندوبة أن حكومة بلدها بصدد النظر في اعتماد الاتفاقية من عدمه.

٢٧- وطلب العديد من الخبراء إلى الأونكتاد أن يواصل عمله في مجال إصلاح اتفاقيات الاستثمار الدولية وسلطوا الضوء على دور الأونكتاد بوصفه منبراً متعدد الأطراف وشاملاً للجميع من أجل تقاسم الخبرات في ما يتعلق بقضايا إصلاح اتفاقيات الاستثمار الدولية. وفي هذا السياق، أشار العديد من الخبراء إلى إطار سياسات الاستثمار وخارطة الطريق بوصفهما أداتين مهمتين ومفيدتين من أدوات السياسة العامة من أجل مواصلة المساعي صوب إنشاء نظام للاستثمارات الدولية يحقق قدراً أكبر من التوازن. وإضافة إلى ذلك، طلب عدة مندوبين إلى الأونكتاد أن يواصل تعزيز مساعده التقنية وأنشطته في مجال بناء القدرات ذات الصلة بإصلاح اتفاقيات الاستثمار الدولية من أجل التنمية المستدامة.

٢٨- وأشار مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في ملاحظاته الختامية إلى أن مناقشة الخبراء بينت أن جهود الإصلاح جارية على جميع مستويات صنع السياسات. ولاحظ أن هناك توافقاً عالمياً في الآراء لجعل النظام القائم أكثر مواتاً للتنمية المستدامة وللتوفيق بين حماية الاستثمارات والحق في التنظيم. وأكد على الحاجة إلى اتباع نهج شمولي وإلى تضافر الجهود واقترح أن يوفر الأونكتاد، إلى جانب منظمات دولية أخرى، منبراً لبلورة رؤية مشتركة بشأن الواجهة المستقبلية

لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وحث على اتخاذ إجراءات أكثر نشاطاً لتشجيع الاستثمار وتيسيره من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن الخطوة المقبلة هي وضع خطط العمل موضع التطبيق. وفي الختام، أكد مدير الشعبة على مزايا النموذج الابتكاري لاجتماع الخبراء الذي سمح لمشاركين من جميع أنحاء العالم بالانضمام إلى المناقشة عبر مؤتمر على شبكة الإنترنت.

٢- أطر سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

٢٩- استعرضت الأمانة، في معرض افتتاح الجلسة غير الرسمية الثالثة، تطور عمل الأونكتاد في مجال سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. فقد شكلت قضية التكنولوجيا جزءاً من ولاية الأونكتاد منذ إنشائه في عام ١٩٦٤، واضطلع الأونكتاد بدور الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار. وخلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي شكل الوصول إلى التكنولوجيا مجال التركيز الأصلي للأونكتاد في هذا المضمار، ثم انتقل مجال التركيز خلال الثمانينات من القرن الماضي باتجاه بناء القدرات المحلية من أجل نقل التكنولوجيا ليمتد في التسعينات من القرن الماضي إلى دعم الجهود الرامية إلى وضع نظم وطنية للابتكار. وقد جسدت هذه التحولات التحرر المتزايد للبيئة الاقتصادية الدولية وأكدت الحاجة إلى بناء قدرات تكنولوجية من أجل تعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وثمة في الوقت الراهن حاجة إلى منعطف جديد يجعل من العلم والتكنولوجيا والابتكار عنصراً مركزياً في السياسة الإنمائية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية، وهما وثيقتان تفران بضرورة تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار بدرجة كبيرة. وفي سياق الانتقال من الاتفاق بشأن الأهداف إلى التنفيذ، من الضروري أيضاً تحديد الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في بلوغ الأهداف من خلال أركان نشاطه الثلاثة، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، والمساعدة التقنية.

٣٠- وأكد خبير دولي في سياسات الابتكار أن سياسة الابتكار تشمل قطاعات متعددة وتغطي عمل وزارات عديدة، وبالتالي لا بد من وضع إطار فعال من أجل الأخذ بنهج منسق إزاء تصميم سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها. وقال إن هناك طرقاً مختلفة عديدة لتحقيق هذا الهدف؛ واستشهد بأمثلة من شيلي (النهج القائم على الوكالة) وفنلندا (النهج القائم على التنسيق المركزي) واليابان (النهج المحلي) والمغرب (النهج القطاعي) وجمهورية كوريا (النهج الشامل) تجسد مختلف الأساليب. وبصرف النظر عما إذا كان البلد يتدخل بشكل مفرط أو بدرجة معقولة، فللحكومة أدوار مهمة تؤديها. وغالباً ما تعمل الوزارات الحكومية بطريقة انفرادية، ولا بد من وضع حد لهذا التمشي بغية تحقيق التعاون والتنسيق. فتصميم أطر سياسات الابتكار وتنفيذها يتطلب مجموعة من القدرات، من بينها معرفة ما يلزم فعله وامتلاك القدرة على العمل، ما يستوجب بدوره توافر الحيز المؤسسي الضروري وضمان استمرارية السياسات العامة

وامتلاك القدرة على التصدي للقضايا المتصلة بالسلوكيات الانفرادية. وعموماً، من المهم إدراك أن التعلم في مجال السياسات العامة يتم من خلال التطبيق والتجربة والتعلم بالممارسة.

٣١- وناقش نائب رئيس هيئة العلم والتكنولوجيا في جمهورية إيران الإسلامية تطور السياسة الحكومية والإطار المؤسسي والاستراتيجية الصناعية في إيران. وأشار إلى أن نظام الابتكار الوطني تطوّر، شأنه شأن استراتيجية وإطار السياسة العامة، حيث سُجل تحوّل من نهج موجه نحو الداخل قوامه الاستعاضة عن الواردات إلى نهج موجه نحو الخارج قوامه الصادرات، وذلك طوال فترة تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية الخمس منذ الثمانينات من القرن الماضي. وظل إطار سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار معقداً نسبياً، ولكن بُذلت جهود كبيرة من أجل تحقيق التنسيق والاتساق فيما بين الوزارات. وفي الوقت الراهن، يتسم اقتصاد البلد بالتنوع ويواجه ثلاث مجموعات من التحديات. أولاً، على صعيد تنمية الموارد البشرية ونشرها، وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة وهجرة الأدمغة وعدم التكافؤ بين المهارات والطلبات. ثانياً، عدم كفاية الهياكل الأساسية ونشر التكنولوجيا، وذلك نتيجة انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر ومدفوعات الإتاوات وإيراداتها، وكذلك نتيجة تدفقات نقل التكنولوجيا التي تقوم بالأساس على اقتناء الآلات والمعدات والتراخيص في ظل وجود عدد قليل من المشروعات المشتركة والتحالفات الاستراتيجية الدولية. ثالثاً، تدني مستويات الاستثمار في البحث والتطوير، ولا سيما استثمارات القطاع الخاص، وضعف الروابط القائمة بين مؤسسات البحث والقطاعات الصناعية. ومع ذلك، تمكّنت الدولة من تحسين أدائها من خلال تعزيز الابتكار في بعض الصناعات وزيادة عدد الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

٣٢- وسلط الرئيس التنفيذي لمركز ابتكار في إثيوبيا الضوء على حاجة أصحاب المشاريع في القطاع الخاص إلى أطر عملية لسياسات الابتكار ونظم إيكولوجية تدعم الابتكار. وشدد على أهمية سياسات الابتكار الوطنية التي تركز على التصدي للمشاكل المحلية باعتماد حلول محلية. وأبسط العناصر الضرورية لنجاح الأعمال الحرة في بلد ما، وجود نظم ابتكار فعالة قادرة على توفير المواهب والدعم، ما يتطلب بدوره قيام مؤسسات قوية (قادرة على توفير مستويات مناسبة من المنافسة وضمان حماية الملكية الفكرية)، وهياكل أساسية، وثقافة الابتكار وتنظيم المشاريع، وموارد بشرية ماهرة، وأشكال تمويل مرنة (وبخاصة التمويل الأولي) وأسواق للسلع والخدمات الابتكارية.

٣٣- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، تطرقت قلة من الخبراء إلى مسألة كيف يمكن تحقيق التعاون والتنسيق داخل حكومة ما. وقد أبرز النهج المتبع في فنلندا بوصفه مثلاً من الأمثلة الجيدة بصورة خاصة على إطار فعال للسياسة العامة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ذلك أن تجربة فنلندا في هذا المضمار ضمّت جهات فاعلة حكومية رئيسية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية؛ وبالتالي تمكّنت كافة الجهات صاحبة المصلحة من التوصل إلى فهم مشترك لما يعنيه الابتكار وللكيفية التي يمكن بها استخدام سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار

استخداماً فعالاً، علماً أن هذا النهج يمكن أن يصبح عنصراً مركزياً في سياسة الحكومة الإنمائية. غير أن هناك إمكانيات كثيرة لتنظيم عملية تصميم السياسة العامة وتنفيذها، ثم إن نوع إطار السياسة العامة الأنسب لبلد بعينه يرتبط بعوامل منها الظروف المحلية والترتيبات المؤسسية الوطنية والثقافة الإدارية السائدة ومجال الثقافة الأوسع في البلد. وينبغي أن تكون الحلول مناسبة للسياق المحلي، وفي هذا المضمار يشكّل الاختبار والتعلّم في مجال السياسة العامة عنصريين ضروريين. ومن أجل ازدهار الابتكار، لا بد من وجود أصحاب مشاريع وأفراد وشركات لديهم القدرة على الإبداع والابتكار للاستفادة من المنافع التي يفرزها أي إطار فعال للسياسة العامة.

٣٤- وتساءل أحد المندوبين عن أفضل السبل لتحقيق نمو وتنمية أكثر شمولاً وعن المساهمة التي يمكن أن يقدمها الابتكار الشامل للجميع في مجالات مثل ردم الهوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وشدد عدد قليل من الخبراء على أن التغيرات التكنولوجية والثقافية ينبغي في غالب الأحيان أن تتم جنباً إلى جنب من أجل تحسّن الآفاق أمام صاحبات المشاريع والتصدي للتحديات الماثلة أمام المرأة. ففي بعض المجتمعات، صُممت حلول ابتكارية لمساعدة المرأة على إيجاد عمل من خلال تطبيقات الحاسوب، مثلما حصل في الشرق الأوسط. فالبعد الجنساني مهم جداً في سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار ولا بد أن يُحظى باهتمام أكبر. زد على ذلك أن التكنولوجيات الرقمية الحديثة يمكن أن تحسّن نطاق الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية دون الحاجة إلى هياكل أساسية مادية باهظة التكلفة. وأكد مندوب أن البلدان النامية أصبحت بالأساس مستهلكة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة وعليها أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً بوصفها مُنتجة للتكنولوجيات الحديثة، من خلال التطبيقات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية على الأقل. وفي سياق تنمية التجارة الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، تشكّل حماية الملكية الفكرية وحماية البيانات لبناء الثقة في المعاملات الإلكترونية مسألتين رئيسيتين لا بد من معالجتهما. واقترح مندوب آخر أن ينظر الأونكتاد في تنظيم حلقات عمل، بالاشتراك مع جهات أخرى، بشأن الابتكار الشامل للجميع من أجل البلدان الأفريقية.

٣٥- وأشار مندوبان إلى انخفاض مستويات الاستثمار في البحث والتطوير، والابتكار بوصفه وجهاً من أوجه الضعف الكبيرة في بلديهما. وأشار عدد قليل من الخبراء إلى أن هذه المسألة مطروحة في عدد كبير من البلدان النامية، وأكدوا مع ذلك أن الابتكار يمكن في بعض الأحيان أن يحصل على الدعم اللازم حتى عندما تكون الموارد المالية محدودة، وذلك عن طريق الإنفاق الذكي من أجل تحقيق الأثر المنشود بكلفة منخفضة، مثلاً عن طريق إنشاء مراكز ابتكار صغيرة كما هو الحال في بعض البلدان الأفريقية (ومن الأمثلة على ذلك، مركز Iceaddis في إثيوبيا) وعن طريق التركيز على إزالة العقبات الماثلة أمام الابتكار. وتمثل إمكانيات أخرى في استخدام مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى في بلد ما من أجل تشجيع إدخال التكنولوجيات الجديدة وتنمية الشركات المحلية الابتكارية من خلال المشتريات العامة. وأشارت الأمانة إلى توصياتها السابقة المتعلقة بزيادة حصة التمويل المقدم من الجهات المانحة المخصصة للتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

٣- تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

٣٦- خلال الجلسة غير الرسمية الرابعة، ركزت المناقشات على التفاعل بين تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وسلط الضوء على دور تنظيم المشاريع في إيجاد فرص العمل وتحقيق نتائج شاملة للفئات المحرومة، بما فيها الفقراء والنساء والشباب، وكذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في قرارين اعتمدهما في عام ٢٠١٣ وفي عام ٢٠١٤، ما يؤكد أن تنظيم المشاريع يمكن أن يسهم بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق توفير فرص العمل وحفز النمو والابتكار في المجال الاقتصادي. وقد أقرت الجمعية العامة في القرارين المذكورين أيضاً بالعدد الكبير من الحكومات التي أعطت الأولوية لتنظيم المشاريع كوسيلة لزيادة فرص العمل والنمو في إطار ما اتخذته من تدابير السياسة العامة استجابةً للأزمة الاقتصادية العالمية.

٣٧- وأشارت الأمانة إلى أن الغايتين ٤-٤ و ٤-٨ من أهداف التنمية المستدامة تُقر أيضاً على وجه التحديد بتنظيم المشاريع بوصفه عنصراً أساسياً في الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل. وأفادت بأن الأهداف تتيح أيضاً لتنظيم المشاريع العديد من الفرص غير المباشرة الأخرى للمساعدة على حلّ المشاكل الاجتماعية والبيئية، وتوفر زاوية جديدة مهمة لمساهمة القطاع الخاص في هذا المضمار، ذلك أن النظر إلى أنشطة الأعمال التجارية من منظور أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يتمخض عن نتيجة تعود بالنفع على قطاع الأعمال والتنمية المستدامة والشاملة للجميع على حد سواء. وفي هذا الصدد، يوصي إطار سياسات تنظيم المشاريع بأن تواءم سياسات تنظيم المشاريع تدريجياً مع أهداف التنمية المستدامة.

٣٨- واستفاد الاجتماع من المناقشات التي دارت حول الدروس المستفادة من تنفيذ إطار سياسات تنظيم المشاريع في بلدان عدة، بينها إكوادور والكاميرون.

٣٩- ووجه وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية في الكاميرون النظر إلى الروابط القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأهداف التنمية المستدامة، مُشيراً إلى أن التنوع الاقتصادي يرتبط بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل عنصراً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع والتمهيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن جهود بناء القدرات الإنتاجية المحلية رافقتها مبادرات عدة في مجال التعاون التقني، من قبيل إنشاء مركز إمبريتيك وبرامج أخرى للمساعدة تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية المرتبطة بالتجارة (من قبيل الموانئ)، والمبادرة الحرة في صفوف الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية. وسلط الوزير الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الهياكل المؤسسية والقانونية في دعم تنمية القطاع الخاص على النحو الموصى به في إطار سياسات تنظيم المشاريع. وعلى سبيل المثال، أنشئ مصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتيسير الحصول على التمويل وإقامة شراكات بين

القطاعات العام والخاص وتعزيز الحوار بإنشاء منبر الأعمال التجارية في الكاميرون. وبالإضافة إلى ذلك، شكل إحداث مركز موحد لخدمات تسجيل الشركات وإنشاء نظام التسجيل الإلكتروني التابع للأونكتاد أداتين مهمتين لحفز إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة المشروعات التجارية.

٤٠ - وكرر مندوبان تأكيد أهمية إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية. وأشاد مندوب بعمل خدمة تسجيل المشاريع العالمية (وهي مبادرة مشتركة بين الأونكتاد والشبكة العالمية لتنظيم المشاريع ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى إرشاد جميع الحكومات لتحويل عمليات تسجيل الأعمال التجارية إلى الشكل الإلكتروني بحلول عام ٢٠١٩ وتبسيط تلك العمليات وتوضيحها قدر الإمكان) ودعا إلى إدراج مسألة إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة المشروعات التجارية كموضوع للمناقشة خلال اجتماعات الخبراء المقبلة. وأشار إلى الحصول على التمويل أيضاً بوصفه وسيلة لتعزيز القدرة الإنتاجية والابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، علماً أن هذا التمويل يشمل مجموعة متنوعة من المبادرات التي تتراوح بين القروض الصغرى وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية. وأغلبية المشاريع لم تكن قادرة على الاستمرار والبقاء، ولذلك ثمة حاجة إلى إنشاء آليات من أجل تخفيف تكاليف الفشل في تنظيم المشاريع، عن طريق قوانين الإفلاس مثلاً.

٤١ - وأبرز وزير التجارة والإنتاجية في إكوادور الدور الخاص الذي يؤديه تنظيم المشاريع في بناء القدرات الإنتاجية وتيسير تغيير نظام الإنتاج. وأفاد بأن اقتصاد إكوادور يتحول من اقتصاد يعتمد على الصادرات من منتجات السلع الأساسية، من قبيل الكاكاو وسمك التونا والروبيان، إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مثل الشوكولاتة والسمك المملح. وفي هذا السياق، تتسم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأهمية بالغة لتحقيق التنوع الاقتصادي والإدماج الاجتماعي. وقد حُدد عنصران مهمان بوصفهما يجسدان ممارسات فضلى في مجال تنفيذ إطار سياسات تنظيم المشاريع. أولاً، إشراك القطاع الخاص في تنفيذ السياسة العامة لتنظيم المشاريع، وبخاصة في إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص تُدعى التحالف من أجل تنظيم المشاريع والابتكار. ثانياً، إحداث صندوق لرأس المال الاستثماري يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة مشاركتها في سلاسل القيمة. وأشاد الوزير بعمل برنامج إمبريتيك في إكوادور الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع ConQuito، وهو مركز محلي للنهوض بتنظيم المشاريع.

٤٢ - وأشار الخبراء إلى الدور المتنامي للنفوذ إلى المعلومات والمعارف والتدريب في مجال تنظيم المشاريع (من خلال برنامج إمبريتيك مثلاً) والمهارات والشبكات المتخصصة في النهوض بتنظيم المشاريع. وأبرز خبير دور مركز التجارة الدولية في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التصدير عن طريق مساعدتها على المنافسة وإقامة الروابط وإحداث التغيير، وشدد على أهمية الشبكات، التي تُعرف على أنها مجموعة العلاقات بين شركة أعمال تجارية ومورديها وزبائنهما، في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا المضمار، سُلط الضوء على الصعوبات التي تعترض صاحبات الأعمال في النفاذ إلى الشبكات، ما يجد من فرص حصولهن

على التمويل والمعلومات، كما سلط الضوء على التحيزات الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض المرأة. وقد بين برنامج بحثي أنجز حديثاً بقيادة جامعة غرب اسكتلندا أن الاعتراف بالعراقيل القائمة على أساس نوع الجنس وإزالتها أمر ضروري من أجل اكتساب المرأة لمهارات النهوض بالأعمال التجارية والوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل. وقد أحدث الأونكتاد جائزة النساء في قطاع الأعمال لإذكاء الوعي بالفجوة الاقتصادية بين الجنسين ودعم تنظيم المشاريع في صفوف النساء. وقد أعلنت أسماء المرشحات اللاتي بلغن مرحلة التصفيات النهائية، ومن المقرر أن توزع الجوائز في ٢١ تموز/يوليه خلال انعقاد الأونكتاد الرابع عشر.

٤٣- وسلطت المناقشة الضوء على التحديات التي تقف في وجه الاستدامة. وحُدد النفاذ إلى التكنولوجيا والتدابير غير التعريفية الصارمة بين أهم العراقيل التي تعوض القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي التغلب على هذه العوائق بغية الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنشاء روابط تجارية بين المستثمرين الأجانب والموردين المحليين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولتحقيق التكامل بين سياسة تنظيم المشاريع وسياسة الاستثمار. وأشار أحد الخبراء إلى أن الابتكار يرتبط بتوافر بيئة مواتية تكفل لأصحاب المشاريع الحصول على مكافأة لقاء جهودهم، ويعتمد على نظام لحماية الملكية الفكرية لأصحاب المشاريع ولحماية أصحاب المشاريع أنفسهم في حالة الفشل.

٤٤- وقدم الخبراء أمثلة على نماذج الأعمال التجارية الاجتماعية والخضراء التي تهدف إلى الحد من تكاليف الاستبعاد الاجتماعي والضرر البيئي. ودُكرت الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسة EspeRare بوصفها مثلاً يُحتذى؛ وتعمل هذه المؤسسة بالتعاون مع مجموعات من المرضى وجهات رئيسية أخرى صاحبة مصلحة من أجل اكتشاف قدرة العلاج بالعقاقير على تلبية الاحتياجات العلاجية غير الملباة لدى الأفراد الذين يعانون من أمراضٍ نادرة وتتبع نموذجاً تجارياً مختلطاً يجمع بين الأهداف الإنمائية للمؤسسة وتوليد الأرباح، وهي بذلك تقيم علاقة يستفيد منها الجميع بين أوساط الشركات والمنظمات الإنسانية التي تسعى جميعاً إلى تعزيز التقدم الاجتماعي المستدام. وسلط خبير الضوء على المبادرات التي أطلقتها شركة Working Links - وهي مبادرات تقوم على توفير خدمات متخصصة لدعم الأفراد في مختلف أنحاء العالم في مساعيهم من أجل الحصول على عمل دائم، ومن ثم خلق مستقبل أفضل لهم ولجتمعاتهم المحلية - بغية تحقيق تحولٍ من الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المحرومة، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، إلى إدماج هذه المجموعات في سوق العمل. وأقر عدة خبراء بأن تنظيم المشاريع يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية وبيئية أخرى. وأشار أحد المندوبين إلى أن القضايا الاجتماعية بوجه الخصوص تشكل جزءاً كبيراً من جدول أعمال الأمم المتحدة. ولاحظ خبير أن سياسة تنظيم المشاريع، بفضل ما تكتنزه من إمكانيات في مجال تعزيز القدرة الإنتاجية، تكمل سياسة الاستثمار وتعزز المنافع التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٥ - وأكد الخبراء من جديد أنه ينبغي للحكومات والشركاء الإنمائيين تحديد التحديات الرئيسية التي تتف في وجه أصحاب المشاريع، والأخذ بنهج شمولي لدى وضع سياسات تنظيم المشاريع، ورصد تنفيذ تلك السياسات وأثرها من أجل دعم النهوض بالمشاريع التجارية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٦ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، السيد جون أونيل (كندا) رئيساً له، والسيد محمد مستقيم دي غاما (جنوب أفريقيا) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٧ - أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للاجتماع (الوارد في الوثيقتين TD/B/C.II/MEM.4/10 و TD/B/C.II/MEM.4/10/Corr.1). وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال
- ٣ - الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

جيم - نتائج الاجتماع

٤٨ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، على أن يعد الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٩ - أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائب الرئيس - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور^(١)

١ - حضر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الأرجنتين	صربيا
إسبانيا	عُمان
أستراليا	غانا
إكوادور	فرنسا
الإمارات العربية المتحدة	الفلبين
أوكرانيا	فنلندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الكاميرون
إيطاليا	كرواتيا
باكستان	كندا
البرازيل	كوبا
البوسنة والهرسك	كوت ديفوار
بولندا	الكويت
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	كينيا
بيرو	مدغشقر
تايلند	مصر
تركيا	المكسيك
الجزائر	المملكة العربية السعودية
جزر البهاما	منغوليا
جمهورية أفريقيا الوسطى	موريشيوس
جمهورية تنزانيا المتحدة	النرويج
الجمهورية الدومينيكية	نيبال
زامبيا	هولندا
سلوفاكيا	الولايات المتحدة الأمريكية
السويد	اليابان
سويسرا	اليونان

(١) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/INF.4.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:
السوق المشتركة لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكفونية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مركز التجارة الدولية
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:
منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المنظمة العالمية للسياحة
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:
الفئة العامة
منظمة نساء الجوف للتنمية
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
غرفة التجارة الدولية
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
منظمة رصد حقوق المرأة في بنغلاديش (Women Watch Bangladesh)
الفئة الخاصة
الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.